مسيرة الجودة.. بين الأمس والغد (١)

بقلم :

د. م. نادر رياض

بالماضى القريب عندما كان توجه الدولة فى عصر ما سمى بالاشتراكية المصرية فقد سيطر القطاع العام الصناعى منه والتجارى على مقاليد الأمور الإنتاجية بعد أن أضفى عليها صبغة سياسية ليست من صلبها وسمى هذا بمجتمع الكفاية والعدل مسقطاً لكل حسابات الدولة واليات المنافسة والتفوق من حساباته ، فإتسمت الجودة بمفهومها السياسى الاقتصادى أنذاك بالجودة الحمائية أى التفنن فى وضع العراقيل أمام السوق المفتوح سواء بعناصره الداخلية وعناصره الخارجية ممثلاً فى المستورد من السلع وبذا فقد غدا واضع المواصفات القياسية ومشرعها إنما هو الصانع نفسه والذى يضع تلك المواصفات القياسية مفصلة عليه وعلى محدوديته فى التطور وقبول التحدى وبمنأى عن أية طموحات تصديرية تكون معبراً له فى الانفتاح على العالم فجاءت تلك المواصفات القياسية مقصورة على الهدف منها وفى ذلك إهدار كبير لمنظومة الجودة بمفهومها الشامخ كأداة صانعة للتغيير لا ينقطع رحاها عن الدوران وبذا اتسمت منظومة الجودة بالأمس القريب برحى يعلو صخبها ولكنه صخب بلا طحين.

ومضت تلك المرحلة بما لها وما عليها من دعم وقتى للاقتصاد الوطنى فى صورة احتكارات اقتصادية محلية وما شابه ذلك من انعزال عن منظومة المواصفات والجودة العالمية وتراجع لأهمية التطوير الصناعى لانتفاء الغرض منه فى ظل حماية جمركية ومواصفات قياسية منحازة للداخل لنجد أنفسنا فى المرحلة التالية التى بدأت مع عصر الرئيس الراحل أنور السادات دخولاً لعصر الرئيس مبارك حيث أعلن عن سياسة الباب المفتوح كمقدمة لعصر الانفتاح بما يحويه ذلك من تحديات تطل برأسها ، إذ أن الانفتاح فى مفهومه الاقتصادى هو أن يطل الاقتصاد الداخلى على الخارجى ليستشرف منه فرصا لتطوير حاضره ومستقبله وهو أمر يعنى فى ذات الوقت أن الاقتصاد الخارجى له الحق فى أن يطل على الاقتصاد الداخلى مستشرفاً نفس الطموحات ولكن فى الاتجاه المعاكس .

ومن هنا بدأ عهد جديد من الحوار وتبادل المفاهيم فسمعنا مترادفات لم نكن نسمعها من قبل مثل العوائق الجمركية أى عوائق التعريفة والعوائق غير الجمركية التى من أهمها شهادات المنشأ والمواصفات القياسية حبذا الملزم منها.

والمعروف أن المواصفات القياسية المتعارف عليها تقع بين ستة إلى سبعة آلاف مواصفة قياسية يعتبر الملزم منها ٢٥٠٠ مواصفة بمعنى أن المواصفات الملزمة لا يجوز طرح منتجات تابعة لها دون أن تستوفى مطابقتها والتفتيش عليها وإعطاها شهادات بإجازة جودتها وتسمى بالمواصفات الملزمة والتى يصدر بشأنها قرار وزارى يجعل منها كوداً لا يجوز التسامح فيه أما باقى المواصفات فتعتبر مواصفات استرشادية لا يجوز الإلزام بها.

مثال ذلك المواصفات التى تحكم منتجات السيراميك - الزجاج - المنتجات الجلدية - المنتجات النسيجية والخشبية وما إلى ذلك واقتصرت المواصفات الملزمة على سلع الأمن والأمان مثل أوعية الضغط - أنابيب البوتاجاز - خزانات الوقود - السيارات ناقلات الغازات المسالة والسوائل الملتهبة وما يمس صحة الإنسان من غذاء ودواء .

ومع بداية عصر السادات كانت المواصفات القياسية المصرية مقصورة على ثلاثة آلاف مواصفة الملزم منها حوالى ٢٠٠٠ مواصفة تشمل أغلب الصناعات التى ينتجها القطاع العام الصناعى.

مسيرة الجودة.. بين الأمس والغد (٢)

بقلم :
د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

ومع هبوب رياح التغيير وانفتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة المواصفات والجودة المصرية أن ينالها نفس القدر من التغيير فى المفاهيم ، فبعد أن كانت مفاهيم الجودة مقصورة على جودة المنتج النهائى فقط وهو أمر لا يؤكد أنها جودة مستمرة ومستقرة طوال دورة حياة السلع فبرزت مفاهيم ضرورة التفتيش الخاصة بمنظومة الإنتاج ومن قبلها منظومة التصميم ومن قبلها انسياب المدخلات الصناعية دخولاً للمصنع وما يكتنف هذا من بعد له تأثيره البيئى والصحى سلباً وإيجاباً ثم فى النهاية التحقق من جودة الإنتاج باعتبارها جودة مستقرة لا تذبذب فيها والتحقق من أن المصنع القائم على الإنتاج يملك معامل معتمدة يتم عن طريقها متابعة كل مراحل الإنتاج.

أما على جانب المواصفات فقد شهدت المرحلة الحالية نمواً كبيراً فى عدد المواصفات القياسية المصرية قرب من عشرة آلاف مواصفة قياسية ،فأصبح لكل مجموعة منتجات مواصفة خاصة بها لا يتم وضعها والأخذ بها إلا بعد الاسترشاد بمواصفات قياسية أخرى عالمية لا تقل عن ثلاثة مواصفات وذلك فى لجان تجمع التخصص الأكاديمى وأفرادا من المجتمع المدنى وأفرادا من بعض الصناعات التخصصية المعنى بها لكل مواصفة ،كما انخفض عدد المواصفات الملزمة إلى ما لا يقل عن ١٠٠٠ مواصفة .

ينتهى هذا المشهد بصورته هذه كمرحلة متوسطة بين الأمس واليوم ينفتح بعدها صفحة جديدة أكثر ملاءمة وأفضل مواءمة للتعامل مع العالم الخارجى بمفهوم التناغم والتفاعل الايجابى أخذاً وعطاء من واقع الندية الفنية وتوحيد اللغة والمفاهيم فى عالم المواصفات وهو الذى يحكم الصناعة والتجارة العالمية والشذوذ عنها يؤدى إلى انعزال بعض الأسواق عن الحركة العالمية وهو ما يعنى العزلة الاقتصادية .

فمن المترادفات التى يأتينا بها الغد القريب مفهوم تأهيل المنتجات باعتماد جودتها اختيارياً بمعنى أن يسعى الصانع للحصول على اعتمادات محلية ودولية تفيد جودة منتجه دون أن يكون هذا الاعتماد ملزماً بقوة القانون حيث بدأ يظهر هذا الاتجاه المتنامى عددياً من السلع المعتمد جودتها اختيارياً فى صورة علامات جودة تخص صناعات أو مجموعة صناعات تبرز تفوقها البيئى أو الصحى أو جودة أدائها، بما يعنى تأهيل المنتج بصورة أشبه بتأهيل الأفراد وذلك بالسعى للحصول على شهادات عليا تبررّ التفوق .

يطل علينا هذا التغيير الحادث بالخارج والذى يعتبر صاحب السبق فى هذا الاتجاه والذى اعتقد أن السبب فيه إنما يرجع إلى التزام الصانع الاجنبى بإعطاء شهادة ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة عام وفى بعض الأحيان عامين بما يعنى أن هناك شيكاً على بياض موقعا لحساب المستهلك أو العميل مما يشكل مساحة مجازفة مالية كان من الواجب اللجوء لشركات التأمين لتغطى مساحة المجازفة تلك ,

وهو الأمر الذى أدى بشركات التأمين الأجنبية أن تلزم طالبى التغطية التأمينية على شهادات الضمان بأن يحصلوا على شهادات تأهيل جودة اختيارية من جهات التفتيش والفحص والاختبار وهو تغيير قادم لنا بلا منازع عبر البحار فى ضوء النشاط الملحوظ الذى يقوم به جهاز حماية المستهلك والذى سينحو بالصناع لإعطاء شهادات ضمان على منتجاتهم ستحتاج حتما إلى تغطية تأمينية من شركات التأمين .

ومن المتغيرات الجديدة القادمة إلينا مع متغيرات المستقبل إعادة لترسيم المواصفات فى مصفوفة رأسية بديلا عن المعمول به حاليا فى مصر من وضع المواصفات القياسية فى مصفوفة أفقية وهو الأمر الذى يعنى أنه بدلا من أن يكون لكل منتج مواصفة قياسية خاصة به وهو الأمر الذى وصل بنا إلى ما يقرب من عشرة آلاف مواصفة قياسية فان الأمر سيتطلب اعتماد مواصفة عامة لمجموعة المنتجات والسلع المتشابهة وذلك فى مواصفة واحدة رئيسية بينما تذكر الفروق البينية بين كل سلعة وأخرى تابعة لنفس المجموعة فى باب خاص بها .

مثال ذلك أن الصناعات الغذائية ستشملها مواصفة واحدة رئيسية تضمها جميعاً بينما تختص الصناعات الفرعية منها فى باب صغير يميزها عن غيرها مثل صناعة الألبان وصناعة الجبن- الزبادى والمعلبات... الخ ولاشك فى أن هذا التقسيم سيعود بنا الى خفض فى عدد المواصفات لتصبح فى حدود ٣ آلاف مواصفة تضم جميع السلع المتعامل فيها .. والمتابع للنهضة الصناعية التى تشهدها الساحة المصرية الآن لابد أن يحدوه التفاؤل من أن جزءاً ليس بقليل من الصناعات المصرية العاملة على الساحة ليست بعيدة فى توجهها أو تعاملها فى القدرة على التعامل مع منظومة الجودة الحديثة من واقع الندية الدولية، كما أن التوجه التصديرى المتنامى والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ,كما أن معدل النمو الاقتصادى المنشود وصولاً لرقم ٦٪ لن يتحقق إلا مروراً بقاطرة الصناعة وهو ما يعتبر شهادة مرور للاقتصاد المصرى خروجاً من الأزمة العالمية .